موسم حج سنة ١٣٠٧هـ/ ١٨٩٠م من خلال تقرير دبلوماسي فرنسي(*)

أ. د. محمد أمين
قسم التاريخ – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة سيدي محمد بن عبدالله

يحتوي أرشيف وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية بباريس على مقدار هائل من التقارير والوثائق ذات الصلة بالحجاز خاصة وبالجزيرة العربية عامة، ومن بينها مجموعة تناولت بعض مواسم الحج كما هو شأن التقرير الحالي. فقد أشير فيه إلى الظروف السياسية السائدة بالحجاز وأعداد الحجاج وجنسياتهم ووسائل النقل التي استعملوها في الذهاب والإياب، ودور الإدارة – سواء المركزية متمثلة في ممثلي الباب العالي بالحجاز، أو المحلية متمثلة في أشراف مكة – في تنظيم الموسم والتعامل مع المشاكل الطارئة. ومما تم تناوله أيضًا: أمور خاصة، تتعلق بالمراقبة والحجر الصحيين والمواكبة من طرف الأدلاء والمطوفين منذ قدوم الحجيج حتى مرحلة المغادرة، ومعالجة قضايا المتخلفين وغيرها مما لها

(قدم للنشر في ١٤٣٢/١٠/٢٢هـ، وقبل للنشر في ١٤٣٣/٥/٢٩هـ).

(*) أشكر الأخ الأستاذ/ حمد بن عبدالله العنقري على مساعدته في الحصول على الوثائق الفرنسية التي اعتمدت في هذه الدراسة.

صلة بالموضـوع؛ وأخـرى عـامـة، تتـعلق بالوضع الإداري بالحـجاز، وتقـيـيم العـلاقـة بين البـاب العـالي والأشـراف، وعلاقة فرنسا بالطرفين ومدى تأثيرها وثقلها في المنطقة، بالمقارنة مع قوى أوربية أخرى منافسة.

أعد هذا التقرير القنصل الفرنسي المعتمد بجدة لوسيان لابوس[١] (Lucien Labosse) وأرسله إلى وزير الشؤون الخارجية بباريس السيد ريبو (Ribot)، وهو مكون من (٤٣) صفحة من الحجم الكبير ومكتوب بخط واضح، وبالهامش إشارة إلى الموضوع وهو: تقرير عن حج سنة ١٨٩٠م (١٣٠٧هـ)[٢]، وقسِّم إلى عناوين فرعية لموضوعات لها صلة وثيقة بحج هذه السنة، وأخرى تهم مسائل رأى القنصل ضرورة إخبار إدارته المركزية بشأنها.

جاء في الصفحة الأولى من التقرير إشارة إلى إجمالي عدد الحجاج المتخلفين بعد انقضاء موسم حج سنة ١٣٠٧هـ/ ١٨٩٠م وهو: (٢٥٠٠) حاج من بينهم (١٠٠٠) مغربي[٣] كانوا

---

(١) سبق له أن كان قنصلاً بالسويس، كما شغل المنصب نفسه بالوكالة بميناء زيلع بخليج الصومال سنة ١٨٨٧م (١٣٠٤هـ)، حيث أدى دورًا في حل عدد من المشاكل نتيجة المنافسة التجارية بين القوى الاستعمارية، خاصة بين بريطانيا وفرنسا.

(٢) وزارة الشؤون الخارجية - الأرشيف الدبلوماسي - باريس/ ملف رقم: ٥ - ميكروفيلم رقم: ٧٩٧/ تركيا-جدة (١٨٨٦-١٨٩١م). تقرير القنصل لوسيان لابوس إلى السيد ريبو وزير الشؤون الخارجية بباريس، جدة بتاريخ ١٠ أكتوبر ١٨٩٠م (١٣٠٧هـ).

(٣) هم حجاج من تونس والجزائر والمغرب الأقصى. بالنسبة للأرقام الواردة في التقرير والتي تخص الحجاج القادمين أو المتخلفين أو الهلكى، حرصت أن أكون حذرًا في نقد مضمونها بشكل مباشر؛ لأنه ليس لدي معلومات أو أرقام من مصدر آخر تدعمها أو تناقضها.

موجودين بينبع في انتظار بواخر تنقلهم إلى بلدانهم، أما الحجاج الآخرون وعددهم (١٥٠٠) فتقطعت بهم السبل، وليس لديهم من المال ما يتعيشون به، أو ما يمكنهم من السفر إلى بلدانهم، وغالبيتهم - حسب ما ورد في التقرير - مهددون بالموت جوعًا، ومن بينهم من يمارس التسول في كل من مكة وجدة. بعد هذه المقدمة تم الوقوف بتفصيل عند كل ما يتصل بهذا الموسم حسب الأهمية.

تم التركيز في البداية على مشكل دخول وباء الكوليرا إلى البقاع المقدسة، وخاصة مصدره ومدى انتشاره وآثاره بالحجاز. وتبين أن عدوى الوباء انتقلت عن طريق حجاج هنود من بومباي[٤] وصلوا إلى جدة على متن سفينة إنجليزية، وبأنه فرض حجر صحي على هؤلاء بجزيرة قمران[٥]، في حين

(٤) كانت الكوليرا والجدري منتشرين في ولاية بومباي بالهند قبل هذه السنة كما يؤكد ذلك كيز (Guès)، القائم بأعمال القنصلية الفرنسية في بومباي في تقرير وجهه إلى وزير الشؤون الخارجية بباريس، ومما ذكره أن: "الكوليرا والجدري تسببا سنة ١٨٨٧-١٨٨٨م (١٣٠٤-١٣٠٥هـ) في سقوط ضحايا أكثر من السنة الماضية"، ورد هذا في:

Bulletin Consulaire français :Recueil des Rapports Commerciaux adressés au Ministre des affaires Etrangères par les Agents Diplomatiques et Consulaires de France à l'Etranger / XIXe volume -١ er Semestre 1890, Paris, Imprimerie Nationale, M DCCC XC, p. 78.

(٥) جزيرة قمران: تقع هذه الجزيرة ذات الموقع الإستراتيجي المهم في الملاحة الدولية بالبحر الأحمر إلى الشمال الغربي من ميناء الحديدة اليمني، قبالة الساحل الغربي للصليف، احتلها البريطانيون سنة ١٨٦٧م (١٢٨٤هـ)، ثم استعادها العثمانيون منهم سنة ١٨٨٢م (١٢٩٩هـ)، وأسسوا بها محجرًا صحيًا للحجاج، ويبدو أنها استخدمت للغرض =

سمح لحجاج آخرين أمضوا فترة الحجر الصحي بأداء مناسك الحج لهذه السنة. واستدرك القنصل بعد ذلك أن الوباء كان موجودًا في الفترة نفسها بجهات أخرى: بالموصل وبلاد ما بين النهرين وباليمن، حيث إن إحدى قوافل الحجاج القادمة من هذا الأخير، وكان يرأسها الشيخ سعيد الكبسي(٦)، وهي مكونة من (٢٥٠٠) حاج، لم يصل منها إلى الحجاز إلا (٩٠٠) نفر بسبب الوفيات من جراء الكوليرا، كما لم يفته الإشارة إلى وجود الوباء نفسه بوسط شبه الجزيرة العربية، وبأن وصول عدواه للحجاز تم عن طريق القوافل القادمة من جبل شمر.

بعد ذلك تم الحديث عن: الاجراءات الصحية(٧) المعتمدة من طرف السلطات العثمانية بمدينة جدة لتطويق آثار الوباء خلال هذا الموسم(٨)، سواء من خلال تطهير السفن وركابها من جراثيم الوباء، أو فرض فترات حجر صحي أطول مدة على الحجاج لتفادي أية عدوى ممكنة. وخلص إلى أنه على الرغم من أن الطريقة الأولى ناجعة فإنها مكلفة، وبأن الطريقة الثانية هي المعتمدة بالحجاز.

= نفسه قبل ذلك. ننصح بدراسة تاريخ هذا المحجر الصحي بجزيرة قمران للكشف عن دوره وأهميته بالنسبة لحركة الحجاج المنقولين بحرًا عبر مضيق باب المندب.

(٦) لم أقف على تعريف لهذا الشخص، الذي يبدو أن له مكانة أهلته لرئاسة قافلة حجاج اليمن سنة ١٣٠٧هـ/ ١٨٩٠م.

(٧) التقرير، ص٤.

(٨) يلدز، جولدن صاري: الحجر الصحي في الحجاز (١٨٦٥-١٩١٤م)، ترجمة عبدالرزاق بركات، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ١٤٢٢هـ.

أيضا خصصت فقرة للخدمات والدور الإيجابي الذي اضطلع به أحد الأطباء الفرنسيين في مواجهة معضلة الوباء خلال هذا الموسم، وهي تحت عنوان: الدكتور فوم (Vaume) مفتش للصحة[٩] الذي بفضل عزيمته واستقامته أنجزت مهمة المراقبة الصحية على الوجه الأكمل، ومما ورد في التقرير أن: "لا أحد يستطيع شراء ذمته، أو صرفه عن أداء واجبه. فبالرغم من شدة حرارة الشمس الرهيبة بجدة فإن الدكتور ش. فوم زار شخصيًا كل السفن القادمة والمليئة بالحجاج. ومنذ التصريح بوجود الوباء لم يتخلف عن حضور حركة الوصول إلى مكة ومراقبتها، والسهر حسب المستطاع على سلامة المدينة، وفعل كل ما من شأنه منع انتشار الوباء خارج الأماكن التي يقيم بها الحجاج. وإليه يرجع الفضل في دفع أشد الكوارث خطورة". ولم يفت القنصل الفرنسي الإشارة إلى اعتراف السلطات العثمانية بجميل هذا الطبيب وسلوكه الرائع الذي جعل فرنسا تتمتع بشهرة واسعة.

بعد ذلك تناول التقرير عدد الحجاج[١٠] في أربعة جداول مفصلة، خصص الأول والثاني لمرحلة القدوم، والثالث والرابع لمرحلة المغادرة:

(٩) التقرير، ص ٥-٦. لم أتمكن من الحصول على معلومات تخص هذا الطبيب في التاريخ الذي يتناوله التقرير. ولم يشر القنصل الفرنسي في تقريره إلى الجهة التي كلفته بهذه المهمة. لكنني أعتقد أنه من الأطباء الأكفاء الذين استعملتهم الإدارة العثمانية بالحجاز ليتولى مهمة الإشراف على هذا المرفق الهام ولقطع الطريق أمام أي نقد للإجراءات الصحية المتخذة. وليس مستبعدًا أن يكون اختيار هذا الطبيب بإيعاز من قوى أوربية تحقيقًا لمصالحها بالبحر الأحمر.

(١٠) التقرير، ص ٦-٩.

- ذكر في الجدول الأول إجمالي عدد الحجاج القادمين من الخارج وهو: (٤٣٥٤٥)، ثم عُيِّن عدد الحجاج لكل واحدة من الجنسيات التالية: الجاويون[(١١)] (١٠٠٠٠)، والهنود (١٠٣١٩)، والفرس[(١٢)] (١٩٤٠) والعرب[(١٣)] واليمنيون (٢٢٨٩)، والعثمانيون[(١٤)] والسوريون[(١٥)](٦٤١٧)، والمصريون (٥١٥٢)، والمغاربة[(١٦)] (٣٥٤٧)، ثم البخاريون[(١٧)] (٨٦٧)، وأخيرا من لم تحدد جنسياتهم أو الجهة التي قدموا منها وأشير إليهم فقط بأنهم وصلوا على متن سنابك[(١٨)] (١٠٤٤).
- خصص الجدول الثاني لذكر عدد السفن التي أقلت الحجاج سابقي الذكر عند القدوم، مع تحديد نوعها والجهة التي

(١١) الجاويون: نسبة إلى جزيرة جاوة، وهي إحدى الجزر الإندونيسية، وارتفاع عدد الحجاج المنسوبين إليها قد يكون بسبب استقرار أعلى نسبة للسكان المسلمين بها، بالمقارنة مع الجزر الأخرى، أو لكون هذه الأخيرة كانت محطة يجتمع بها الحجاج من باقي الجزر قبل الرحيل باتجاه البقاع المقدسة.

(١٢) القادمون من بلاد فارس.

(١٣) بدون تحديد إضافي يبين الجهة أو المنطقة القادمين منها.

(١٤) ربما المقصود بهم هم أهل بلاد الأناضول والأراضي التابعة للدولة العثمانية بشرق أوربا.

(١٥) هم الحجاج من بلاد الشام بدون تحديد إقليم معين. ومدلول سورية أو سورية الكبرى جغرافيًا آنذاك كان يشمل بالإضافة إلى سورية الحالية كلاً من الأردن ولبنان وفلسطين.

(١٦) تجمع تسمية المغاربة هنا الحجاج القادمين من المغرب الأقصى والجزائر وتونس.

(١٧) كانت بخارى على ما يبدو نقطة تجمع للحجاج من مدن أخرى، مثل كاسان وسمرقند، التابعة جميعها لروسيا.

(١٨) السنابك: مفردها سنبك أو سنبوك هو زورق صغير يستعمل غالبًا في المسافات القريبة، وخاصة في الملاحة المعروفة بالساحلية.

تمتلكها. فقد بلغ عددها (١٤٢) سفينة موزعة كما يلي: (٥٢) باخرة، و(٣) سفن شراعية إنجليزية، (٤١) باخرة مصرية، (١١) باخرة، سفينة شراعية واحدة عثمانية، (١٦) باخرة نمساوية، (١٤) باخرة هولندية، (٣) سفن فرنسية باخرة واحدة من زنجبار[١٩]. وعلق القنصل الفرنسي على الجدولين السابقين بقوله: إن اثنتين من السفن الفرنسية الثلاثة تمتلكهما شركتان من مدينة مرسيليا[٢٠]، هما: شركة باكي (Paquet)[٢١] وشركة سيب فابر (Cyp-Fabre)[٢٢]؛ كما لاحظ بأن عدد الحجاج الجزائريين والتونسيين هذه السنة ١٨٩٠م (١٣٠٧هـ)، قد بلغ (٣٥٤٧) وهو أقل بالمقارنة بـ (٥٢٦٠) في

(١٩) زنجبار: جزيرة قبالة ساحل أفريقيا الشرقي، تشكِّل جزءًا من جمهورية تنزانيا، كانت قديمًا تتبع عُمان.

(٢٠) مرسيليا مدينة في جنوب فرنسا أدى تجارها وملاحوها دورًا محوريًا في المبادلات التجارية بحوض البحر المتوسط والمشرق العربي.

(٢١) هي إحدى أهم شركات الملاحة الفرنسية، أسسها نيكولا باكي (Nicolas Paquet) في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي (الثالث عشر الهجري). وقد أدت ابتداء من سنة ١٨٦٢م (١٢٧٨هـ) دورًا مهمًا في نقل السلع والمسافرين بين موانئ البحر المتوسط والشرق العربي وجهات أخرى. لمزيد من المعلومات عن تاريخ هذه الشركة وأنشطتها يراجع:

Bernard Bernadac et Pierre Gallocher, Histoire de la Compagnie de Navigation Paquet et des relations maritimes France-Maroc-Levant- Sénégal de 1862 à nos jours, Paris, Librairie de la Mer, 1991, 418 p.

(٢٢) هي شركة من مرسيليا متخصصة في النقل البحري للبضائع والأشخاص عبر البحار في الفترة من ١٨١٩م (١٢٣٤هـ) إلى ١٩٠٧م (١٣٢٥هـ)، امتلكت خلال هذه المدة ٥٠ سفينة بين شراعية وبخارية. يراجع:

Compagnie française de navigation à vapeur (Cyp-Fabre), Paris, C.F.N.V., 1926, 36 p.

مجلة فصلية محكمة تصدر عن دارة الملك عبدالعزيز
العدد الرابع شوال ١٤٣٣هـ، السنة الثامنة والثلاثون
الدارة

سنة ١٨٨٩م (١٣٠٦هـ)، وأرجع السبب في ذلك إلى منع إدارة الاحتلال الفرنسي الحج هذه السنة بسبب الخوف من انتشار الوباء بالبقاع المقدسة. ولم تكن فرنسا وحدها من اتخذت هذا الإجراء، فقد منعت حكومة روسيا هي الأخرى الحج في تلك السنة ١٣٠٧هـ/ ١٨٩٠م للأسباب نفسها، وهو ما أثر في عدد الحجاج إذ لم يصل جدة غير (٨٦٧) من الرعايا الروس.

- تناول الجدول الثالث عدد السفن المغادرة بعد انتهاء موسم الحج، وهي: (٤٣) باخرة وعدد الحجاج العائدين إلى أوطانهم على متنها، على الشكل التالي: (٢١) باخرة إنجليزية أقلت (١٣١٩٦) حاجًا، و٧ بواخر مصرية نقلت (٤٤٨٤) حاجًا، (٦) سفن عثمانية نقلت (٣٧١٧) حاجًا، (٥) بواخر هولندية نقلت (١٩٩٨) حاجًا، وباخرتان من زنجبار أقلتا (١١١٠) من الحجاج[٢٣]، وباخرة واحدة فرنسية نقلت (٧٣٨) حاجًا، وأخيرًا باخرة واحدة نمساوية نقلت (٤٣٣) حاجًا.
- أما الجدول الرابع فخصص لذكر العدد الإجمالي للحجاج المغادرين، وهو: (٢٥٦٧٦) فردًا مع تحديد عدد الحجاج من كل جنسية. فقد بلغ عدد الحجاج الجاويين المغادرين (٧٢٤٦)، والهنود (٥٧٦٢)، والفرس (٧٤٢)، والعرب (بدون تحديد البلد) (١١٩٤)، واليمنيين (١٥٥٨)، والعثمانيين والشاميين (٤٠٢٢)، والمصريين (٤٢١٤)، وأخيرًا المغاربة[٢٤](٩٣٨) حاجًا مغادرًا.

(٢٣) كانت زنجبار نقطة يتجمع فيها الحجاج القادمون من شرق أفريقيا قبل انطلاقهم باتجاه البقاع المقدسة.

(٢٤) دون تحديد فيما إن كانوا من تونس أو الجزائر أو المغرب الأقصى.

وفي علاقة مع ما أشير إليه من أعداد الحجاج القادمين والمغادرين للأراضي المقدسة بعد انتهاء موسم الحج، خصص القنصل الفرنسي فقرتين مهمتين:

- عرض في الفقرة الأولى جدولاً تناول فيه عدد الوفيات والمفقودين[٢٥]، ويتضح من خلاله أن الاختلاف في عدد الحجاج القادمين إلى جدة وينبع والمغادرين منهما، بعد استثناء المتخلفين بالحجاز، يعطي بشكل تقريبي عدد الوفيات أو المفقودين.

الجنسية	العدد عند الوصول	العدد عند المغادرة	المفقودون
الجاويون	١٠٠٠١	٧٢٤٦	٢٢٧٥[٢٦]
الهنود	١٠٣١٩	٥٧٦٢	٤٥٦٧[٢٧]
الفرس	١٩٤٠	٧٤٢	١١٩٨
العرب	١٧٠٠	١١٩٤	٥٠٦
اليمنيون	٢٢٨٣	١٥٥٨	٧٢٥
عثمانيون وشاميون	٦٤١٧	٤٠٢٢	٢٣٩٥
مصريون	٥١٥٢	٤٢١٤	١١٣٦[٢٨]
مغاربة	٣٥٤٧	٩٣٨	٢٦٠٩

(٢٥) التقرير، ص١٠.

(٢٦) خطأ في النتيجة عند الطرح: العدد الصحيح للمفقودين من الجاويين هو: (٢٧٥٥).

(٢٧) خطأ في النتيجة والعدد الصحيح هو (٤٥٥٧) من المفقودين الهنود.

(٢٨) العدد الصحيح هو (٩٣٨) من المفقودين المصريين.

تابع الجدول:

الجنسية	العدد عند الوصول	العدد عند المغادرة	المفقودون
رعايا روس من وصلوا على متن سنابك[٢٩] سودانيون	٨٦٧ ١٠٤٤ ٢٧٥		
المجموع	**٤٣٥٤٥**	**٢٥٦٧٦**	**١٧٨٦٩**

- وعقب في الفقرة الثانية من خلال ما سماه: ملاحظات[٣٠] على بعض الأرقام الواردة في الجدول أعلاه بخصوص المفقودين من بعض الجنسيات:

لاحظ أن رقم (٧٢٥) الموجود في خانة المفقودين من اليمنيين ليس صحيحًا، فعدد أولئك هو أزيد من ذلك بكثير. وحسب قوله فإن: رقم (١٥٥٨) الموجود في خانة المغادرين لا يخص إلا اليمنيين القادمين عبر البر، والذين صحبوا معهم أشياء بغرض البيع (السمن والمواشي لأجل الأضاحي)، وهؤلاء حينما حصلوا على بعض النقود غادروا عبر البر.

أما من عرفهم بالعثمانيين والشاميين، فيوجد ضمن العدد الإجمالي للمغادرين الذي هو (٤٠٢٢) حجاج من فارس ومن بخارى، وهم رعايا روس، رُحِّلوا عن طريق القسطنطينية.

(٢٩) يقصد بذلك الحجاج الذين وصلوا إلى ميناء جدة على متن سفن من نوع سنبك ولم يدقق في هوياتهم.

(٣٠) التقرير، ص١١-١٣.

أما المغاربة فيعتقد القنصل الفرنسي أنه: "ينبغي أن يخصم من خانة المفقودين (٢٦٠٩) نحو (١٠٠٠) من الحجاج المغاربة (من طنجة وطرابلس وبعض التونسيين) الذين لا يزالون في ينبع وينتظرون إحدى البواخر". ونبه بخصوص الإحصاء نفسه إلى أنه إذا أخذ بعين الاعتبار الأربعمائة (٤٠٠) من الضحايا المغاربة الذين ذهبوا ضحية المجزرة التي ارتكبها قطاع الطرق فيما بين المدينة وينبع، فإن عدد الوفيات بسبب وباء الكوليرا لوحده يصبح أقل أي (١٢٠٩).

أما من سماهم القنصل بالبخاريين - وهم رعايا روس - فإن عدد الوفيات من بينهم ارتفع إلى: (٣٠٧)، ولم يبق منهم في ينبع سوى (٨٠)، وفي مكة وجدة (٩٠)، والمرحلون منهم عن طريق القسطنطينية[٣١] والهند: (٣٩٠)، المجموع يقارب العدد عند الوصول (٨٦٧).

ثم ختم القنصل الفرنسي ملاحظاته تلك بتعليق يهم الإحصاءات الخاصة بالوفيات والمفقودين بشكل عام بقوله: خلال السنوات العادية التي لا تعرف الوباء تبلغ نسبة عدد الوفيات تقريبًا (٢٠٪) من بين إجمالي عدد الحجاج. وهذه النسبة غير مبالغ فيها إذا اعتبرنا أن من بين هؤلاء كثير من الشيوخ الذين لا يتحملون عناء السفر إلى مكة والمدينة ثم إلى ينبع.

(٣١) أي العاصمة إستانبول. والكتابات الاستعمارية والاستشراقية وتقارير القناصل والدبلوماسيين غالبًا ما تستعمل اسم القسطنطينية، ربما تمجيدًا للعهد البيزنطي السابق للعهد العثماني.

يضاف إلى ذلك أن الوباء قد يزيد من ارتفاع عدد الوفيات بنسبة (١٤٪) من بين الحجاج القادمين عبر البحر. ويستحيل - ولو بشكل تقريبي - تحديد عدد الوفيات من بين الحجاج الذين وصلوا عبر البر، إذ المعلومات التي وصلتنا غالبًا ما تكون مبالغًا فيها بشكل يزيد أو يقل. فقد أبرق الوالي إلى القسطنطينية يخبر عن وصول القافلة الكبرى إلى المدينة المنورة بصحة وبدون مشاكل، إلا ما كان من ارتفاع عدد الوفيات الكبير، والذي بسببه لم يسمح للحجاج بدخول المدينة، فاضطروا للإقامة في معسكر على مسافة جد بعيدة. ويؤكد بلاغ الشيخ سعيد الكبسي الذي تحدث فيه عن وفاة (١٦٠٠) شخص من بين (٢٥٠٠) ممن كانوا ضمن قافلته، فيما بين صنعاء ومكة، بأن وباء الكوليرا كان منتشرًا بشبه الجزيرة (العربية) قبل موسم الحج، ويعطي فكرة عن الضرر الذي أحدثه، بدون أن يصل ذلك إلى علم مفتش الصحة".

أيضًا تناول التقرير ما سماه: منع الحج[٣٢] في إشارة إلى القرار الذي اتخذته إدارة الاحتلال الفرنسي في كل من الجزائر وتونس[٣٣]، إذ منع حج رعايا المستعمرتين إلى البيت العتيق خلال سنتي ١٨٨٨ و١٨٨٩م (١٣٠٦-١٣٠٧هـ)، وهناك - حسب القنصل - احتمال بمنعهم من ذلك في سنة ١٨٩١م (١٣٠٨هـ)، "حيث إن بذور الوباء قد لا تختفي بالحجاز ونجد

(٣٢) التقرير، ص١٤.

(٣٣) معلوم أن فرنسا كانت قد احتلت الجزائر سنة ١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م، وفرضت حمايتها على تونس بداية من سنة ١٢٩٩هـ/ ١٨٨١م.

وعسير وبلاد ما بين النهرين". وأضاف معلقًا على ذلك بقوله: "إن منع الحج من طرف حكومة الجمهورية[٣٤] كان له تأثير بالغ على أولئك الذين يستفيدون من الحجاج، وبشكل خاص من مسلمينا[٣٥]، الذين يحضرون ومعهم الشيء الكثير من المال[٣٦]، وبعيدًا عن لوم فرنسا، كان ضروريًا الإشادة بحكومتها، والاعتراف بأنها الوحيدة التي اهتمت بحياة أبنائها"[٣٧].

وحتى لا يفهم موقف فرنسا السابق بخصوص منع الحج في بعض السنوات خطأ، ولإبراز حرصها على مصلحة رعاياها المسلمين، فهي ترى أن حضورهم في مواسم الحج ضرورة، إذ يفتح أعينهم على الواقع السياسي والأمني بالحجاز في ظل حكم العثمانيين، ومقارنة ذلك مع ما ينعمون به من أمن واستقرار في ظل حكم فرنسا، وبأنهم ليسوا الوحيدين الذين يوجدون تحت طاعة حكم دولة مسيحية، وتمت الإشارة إلى ضرورة تعيين مبعوث مسلم يضطلع بمهمة المتابعة والإرشاد وحماية مصالح الحجاج الجزائريين، ومما ورد بهذا الخصوص قول القنصل تحت عنوان: الحج

(٣٤) الجمهورية الفرنسية.

(٣٥) يقصد بذلك مسلمي الجزائر وتونس المستعمرتين من قبل فرنسا.

(٣٦) أي بالمقارنة مع الحجاج القادمين من جهات أخرى.

(٣٧) المقصود بهم المسلمون من أهل الجزائر وتونس، وبأن فرنسا هي الوحيدة من بين القوى الاستعمارية الأخرى التي منعت حجاج مستعمراتها من القيام بفريضة الحج بسبب انتشار وباء الكوليرا، أو احتمال استمراره بالمشاعر المقدسة.

ضرورة[٣٨]: "أعتقد أنه لابد من تشجيع الحج، فمن المفيد أن تبقى فرنسا ممثلة في كل البلاد التي يوجد بها مسلمون، بحيث يتحقق رعايانا[٣٩] من مدى ضعف الحكومة التركية[٤٠]، التي لا يمكن الاعتماد عليها في حال وقوع أي تمرد، ويكونون على اطلاع بأن الهنود المحميين من طرف الإنجليز، وسكان ملايو[٤١] والجاويين من طرف الهولنديين، ومسلمي بخارى وكاسان وسمرقند، بل والصينيين الخاضعين للروس والمحميين من طرف فرنسا، وكذا المصريين تحت الاحتلال الإنجليزي، يفهمون بأنهم ليسوا الوحيدين - كما يعتقد بالجزائر - الذين يوجدون تحت طاعة حكومة مسيحية. إن أمتعتهم وأرواحهم مهددة من طرف العرب المسلمين، من سلب ونهب وقتل عند أبواب جدة ومكة والمدينة، من دون أية حماية فعالة من جانب الحكومة التركية. إنهم ينظرون للجنود العثمانيين كأشخاص تافهين، لا تؤدى رواتبهم، وهم مضطرون لضمان عيشهم إلى الانضمام للبدو الذين يمارسون النهب، في الوقت الذي كان من واجبهم محاربتهم. عند عودتهم إلى الجزائر يتحققون من الفرق بين

(٣٨) التقرير، ص١٤-١٧.

(٣٩) يقصد بهم الحجاج من الجزائر وتونس.

(٤٠) لا يستبعد أن تكون الإشارة إلى "الحكومة التركية"في نص التقرير بدل "الحكومة العثمانية"مغرضة وعنصرية، يقصد بها الإساءة للإدارة العثمانية بالحجاز بأنها كانت عاجزة عن بسط الأمن وحماية الحجاج من أي اعتداء أو مضايقة.

(٤١) تقع شبه جزيرة ملايو بماليزيا، ويقطنها حوالي ثلثي عدد السكان وغالبيتهم من المسلمين.

قوة الأتراك وقوتنا. لكن لأجل الوصول إلى هذه النتيجة، لابد أن يتم إرشادهم من قبل مسلم مستنير تعينه حكومة الجمهورية لهذا الغرض، ويحمل لقبًا رسميًا، ويكون من مهامه مرافقتهم بمكة. ذلك أن الحجاج فور أن تطأ أقدامهم الأرض المقدسة يغضون الطرف عن كل معاناة، ولا يتجاوز نظرهم خلال شعائر الحج البعير الذي ينقلهم. يكلف نقل كل حاج جزائري، عبر البحر ذهابًا وإيابًا، وعلى ظهر بعير من جدة إلى مكة ثم إلى المدينة ثم إلى ينبع ما لا يقل عن أربعمائة (٤٠٠) فرنك. هذا المبلغ بالنسبة لخمسة آلاف (٥٠٠٠) حاج يبلغ ما مقداره مليونين وزيادة، وينبغي مراعاة أن مبالغ مهمة أخرى يمنحها الأغنياء لشريف مكة ولبيت الله وللمطوفين، بل وللصوص. إنها خسارة فادحة وضريبة ثقيلة ندفعها للحجاز، وسيكون من المرغوب فيه على الأقل الخروج بربح معنوي".

من بين الأمور المهمة التي تناولها التقرير أيضًا، ما أشير إليه تحت عنوان: الهجوم على القوافل[٤٢]، ويتعلق الأمر بمسألة الأمن في الطرقات وتعرض قوافل الحجاج للسلب والنهب من طرف بعض القبائل، والفساد المستشري داخل جهاز الأمن التركي، وتواطؤ بعض القائمين عليه مع بعض شيوخ القبائل التي تمارس تلك الأعمال. ومن بين ما تحدث عنه القنصل الفرنسي تعرض إحدى قوافل الحجاج بين المدينة المنورة وينبع لهجوم من قبل البدو، ومن بين ما استولى عليه كمية كبيرة من السلع يملكها أحد كبار التجار وهو

(٤٢) التقرير، ص١٧-١٩.

عبدالقادر التلمساني[٤٣]، الذي يتمتع بالحماية الفرنسية. وذكر أنه رفع "شكوى بهذا الخصوص إلى الوالي الذي لا سلطة له على البدو الذين لا يعترفون إلا بسلطة الشريف"[٤٤]. كما أشار إلى الهجوم الذي تعرضت له قافلة للمغاربة في الطريق نفسه من طرف بني علي. وحسب قوله: "كانت المعركة شرسة، إذ لم يكن المغاربة مسلحين بالبنادق، فقتل منهم (٤٠٠) شخص من الرجال والنساء والأطفال، وخسر البدو قرابة ستين رجلاً قتلوا بالضرب بالحجارة وبالعصي". وبالإضافة إلى أعمال قطع الطريق التي قد تودي بحياة الحجاج وممتلكاتهم، قد يتعرض هؤلاء أيضًا إلى أعمال النصب والاحتيال، من غش واستغلال، بسبب تواطؤ بعض الساهرين على خدمة الحجاج مع بعض اللصوص. ومن الأمثلة على ذلك - ما جاء في التقرير - أنه حدث بالقرب

(٤٣) هو الشيخ عبدالقادر بن مصطفى التلمساني، من كبار تجار الأقمشة بجدة خلال هذه الفترة، سبق له أن حصل على إجازة في أصول الدين من الأزهر، وهو من تلامذة الشيخ أحمد بن إبراهيم بن محمد بن عيسى (١٢٥٣-١٣٢٩هـ)، أخذ عنه عقيدة السلف وصار من دعاتها، فقد طبع مجموعة من كتب السلف مثل: "نونية ابن القيم، والصارم المنكي لابن عبدالهادي، والاستعاذة من الشيطان الرجيم لابن مفلح، والمؤمل إلى الأمر الأول لأبي شامة، وغاية الأماني في الرد على النبهاني للآلوسي وغيرها". يراجع: عبدالله بن عبدالرحمن بن صالح آل بسام، علماء نجد خلال ثمانية قرون، الرياض، دار العاصمة، ط٢، ١٤١٩هـ، الجزء الأول، ص ٤٣٨-٤٤٠.

(٤٤) هو الشريف عون الرفيق بن محمد بن عبدالمعين (١٢٥٦-١٣٢٣هـ/ ١٨٤١-١٩٠٥م)، عينه السلطان عبدالحميد الثاني أميرًا على الحجاز خلال الفترة من ١٢٩٩ إلى ١٣٢٣هـ/ ١٨٨١-١٩٠٥م. واختلفت مواقف المؤرخين بشأنه بين مؤيد ومعارض لسياسته وطريقة حكمه.

من جدة أن "دفعت قافلة مكونة من مائة من الجاويين مبلغًا ماليًا مسبقًا للشيخ المكلف بقيادتهم (الدليل) قدر بـ (٣٢٠٠) تالري (thalaris)(٤٥)، وهو ثمن تذاكرهم عند العودة. ويبدو أن الشخص الذي كان لديه المال كان على اتفاق مع اللصوص، إذ تم اعتراضه وأخذ ما لديه. وقد حضر إلى جدة شيخ القبيلة التي قامت بالسرقة، وعرض إرجاع (٩٠٠) تالري بشرط عدم تعرضه وذويه لأية متابعة في هذه القضية. وبعد عدة مفاوضات قبلت مقترحاته". وعلق القنصل بعد ذلك على الوضع الأمني بالحجاز وما يتعرض له الحجاج من اعتداء وعجز السلطات عن كبح المعتدين بقوله: "هذا هو الأمن الموجود في البلد. وبما أنه لا يمكن الحصول على أية ضمانة من الحكومة التركية بسلامة الطرق وأمنها، أو السماح لمسلمينا(٤٦) بالتسلح دفاعًا عن النفس، فإن هذه الاعتداءات ستتجدد كل سنة ولا يمكن ردعها أبدًا".

وفي علاقة مع ما يعانيه حجاج المستعمرات الفرنسية من مشاكل بالحجاز تمت الإشارة إلى الصعوبات التي تقف دون الدفاع عنهم وحماية مصالحهم. وتحت عنوان: وضع القناصل بجدة(٤٧) أشير إلى أنه: "لا يمكن للقناصل حماية

(٤٥) التالر: عملة معدنية من فضة شاع استخدامها في معظم مناطق أوربا من القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، إلى القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، واشتهر من بينها التالر المعروف بتالر ماريا تريزا الذي استخدم على نطاق واسع في الجزيرة العربية، بما في ذلك الحجاز واليمن وحضرموت وظفار وشرق أفريقيا.

(٤٦) يقصد بذلك الجزائريين والتونسيين.

(٤٧) التقرير، ص٢٠.

مواطنيهم خارج جدة، فالباب العالي يعترف بهم داخل المدينة فقط. فكثيرًا ما أتجاهل طلبات رعايانا بجدة، أعرف مسبقًا أنني لن أحصل على ما يرضي، وبأن ذلك سيؤثر على مكانتي. لا أتدخل إلا في القضايا التي يغلب على ظني إمكانية حلها. هذا الوضع غير صحيح، وأتمنى على الكونت دو منتبيلو (Comte Montebello)(٤٨) الاتفاق مع الباب العالي بخصوص تسوية مرضية في شأن الحجاز".

كانت مسألة سلامة الحجاج المسلمين في أبدانهم وأموالهم من بين الأمور التي طرحت بحدة في علاقة الدول الأوربية بالباب العالي، فهي ترى أن عليها مسؤولية كبرى بخصوص حجاج مستعمراتها الإسلامية، وفي الوقت نفسه لم يكن مسموحًا - بل كان محرمًا - على ممثليها المسيحيين بجدة الإقامة في مكة والمدينة المنورة لرعاية مصالح الرعايا المسلمين التابعين لها. هذا الواقع جعل بعض الدول، كما هو شأن إنجلترا وهولندا، تعين ممثلاً لها من بين الشخصيات المسلمة المعتبرة في مستعمراتها، للقيام بدور الوسيط بينها وبين السلطات في كل من مكة المكرمة والمدينة المنورة، يكون من مهامه متابعة مصالح الحجاج ورفع المظالم عنهم في المكان نفسه، ورفع التقارير بهذا الخصوص وبغيره من الأمور

(٤٨) هو جوستاف لويس لانس دو منتبيلو (١٢٥٤-١٣٢٥هـ/ ١٨٣٨-١٩٠٧) من أبرز دبلوماسيي فرنسا خلال القرن التاسع عشر الميلادي (الثاني عشر الهجري)، شغل منصب سفير فرنسا بإستانبول في الفترة من ١٣٠٤هـ/ ١٨٨٧م إلى ١٣٠٧هـ/ ١٨٩٠م، ثم عين بعد ذلك سفيرًا بسان بطرسبرغ ابتداء من سنة ١٣٠٨هـ/ ١٨٩١م، حيث أدى دورًا رئيسًا في تقوية الحلف الفرنسي الروسي.

إلى الإدارة القنصلية التي يتبع لها. من هذا المنطلق وتحت عنوان: قنصل فخري مسلم[٤٩] اقترح القنصل لوسيان لابوس على وزير الشؤون الخارجية الفرنسي السيد ريبو تعيين ممثل مسلم لفرنسا يقيم بمكة[٥٠]، واستدل على ضرورة ذلك بقوله: "أعتقد أنه يمكننا الحصول على الاعتراف بنائب قنصل فخري جزائري، مهنته طبيب، يباشر وظيفة ترجمان مساعد بالقنصلية. بإمكانه التوجه إلى مكة في موسم الحج كل سنة، ويكون من واجباته إخبار القنصلية بالوفيات من الحجاج، ويتكلف بالسهر على سلامة ما يخلفونه من أغراض، لحين تسليمها إلى ورثتهم، ويزودنا بالمعلومات السياسية عن مكة، التي لم نتمكن من الحصول عليها منذ تم إبعاد الشيخ عزيز[٥١] عن هذه المدينة. أيضًا يمكن أن يعهد إلى نائب القنصل، وهو الطبيب المسلم، إخبار القنصلية بالوضع الصحي، واشتراكه في لجنة الأطباء التي تعتزم

(٤٩) التقرير، ص٢٠-٢١.

(٥٠) وقفنا في الأرشيف الدبلوماسي لوزارة الشؤون الخارجية بباريس على مجموعة من الوثائق والمراسلات تشير إلى خروج هذا الاقتراح إلى حيز التنفيذ، إذ تم بالفعل تعاقب ممثلين مسلمين لفرنسا بمكة قاموا بالمهام المذكورة أعلاه على فترات، ولو أن ذلك جاء متأخرًا، فمثلاً تولى مهمة تمثيل فرنسا بمكة القاضي ابن ساسي من الجزائر سنة ١٣٣٨هـ/ ١٩٢٠م، وحل مكانه محمد بن تابت سنة ١٣٤٠هـ/ ١٩٢٢م. ملف رقم ١٦/ الحجاز (١٩٢٠-١٩٢٢م).

(٥١) لم نتعرف على هذه الشخصية التي يبدو أنها كانت على صلة بالقنصلية الفرنسية، وتزودها بمعلومات عما كان يجري بمكة من أحداث، وخاصة عن موسم الحج وعن الحجاج المغاربة. فهل تم إبعاد الشيخ عزيز بسبب أنشطته غير المشروعة؟

الأمم الإسلامية التابعة لأوربا[٥٢] إرسالها إلى مكة. إن تعيين نائب قنصل مسلم ليس بدعة، فقد سبق لإنجلترا أن كان لها بجدة نائب قنصل هندي، وهو طبيب، ينتقل كل سنة إلى مكة والمدينة، ويحظى بسلطة كافية تعطي القنصل سنويًا إمكانية الاستمتاع بعطلة [خارج الحجاز] قد تمتد لأربعة أشهر خلال الفصل الحار. كما كان لهولندا أيضًا ترجمان مسلم، يرافق الحجاج الجاويين إلى مكة والمدينة".

بعد ما سبق ذكره من أمور لها علاقة بمعاناة الحجاج والظروف الأمنية المواكبة لموسم الحج وغير ذلك من الأمور المهمة، لم يفت القنصل الفرنسي الحديث عن التجاذب الحاصل بين سلطتي الأشراف والباب العالي بالحجاز، ومدى تأثير ذلك في حل المشاكل التي يتعرض لها الحجاج بمن فيهم حجاج الجزائر وتونس. ويتبين من خلال عرضه تحت عنوان: حكومة الشريف الأكبر[٥٣] أنه على دراية عميقة بالواقع السياسي وبالطريقة التي تدار بها الأمور بالبقاع المقدسة، وقد عبر عن ذلك بقوله: "إن الصعوبة الكبرى التي أعانيها - في إيجاد حل سريع للمشاكل التي يواجهها رعايانا

(٥٢) مهم جدًا التعرف إلى هذه اللجنة التي يبدو أنها مشكلة من طرف مسلمي المستعمرات الأوربية، والتي كان من مهامها متابعة الوضع الصحي بالبقاع المقدسة في أثناء موسم الحج. ولعله من المفيد البحث عن دور اللجان الخارجية المساندة سواء في مجال الصحة أو غيرها من الأمور المتصلة بموسم الحج خلال هذه الفترة من تاريخ الحجاز.

(٥٣) التقرير، ص٢٢-٢٣.

بمكة والمدينة – مصدرها الحكومة الخفية للشريف الأكبر[٥٤] خارج إطار السلطة الحقيقية والرسمية الوحيدة للوالي الذي هو ممثل السلطان. يوجد بالحجاز حكومة مصغرة هي حكومة الشريف الذي له ارتباط وتواصل مع البدو، ويشرف على جهاز شرطة، وله موظفون، وتعتبر حكومته أقوى وأخطر، إذ لا يتحمل أية مسؤولية، ولا يحظى بأي اعتبار من لدن الباب العالي الذي يتجاهل وجوده. غالبًا ما يتغير الولاة[٥٥] في حين يبقى الشريف شبه ثابت في موقعه، وإذا ما عزل الوالي أحد العمال الذين يحميهم الشريف، وهو ما لا يحصل إلا نادرًا، فإن هذا الأخير يبحث له عن مهمة أخرى، بحيث يتسنى له إعادته إلى وظيفته الأولى فور تغير الوالي. في الحقيقة لابد للوالي من طاقة وصبر حتى يستطيع مجابهة الشريف. فالأجواء بالحجاز لا تساعد على

(٥٤) هو الشريف عون الرفيق بن محمد بن عبدالمعين، أمير الحجاز سابق الذكر.

(٥٥) خلال فترة إمارته عزل اثنان من ولاة الباب العالي على الحجاز هما: الوالي عثمان نوري باشا والوالي حسين جميل باشا، ويعتقد أن للشريف عون الرفيق دورًا في ذلك. فلدعم سلطته بمكة أبعد الكثير من الوجهاء والعلماء والأعيان الذين توجس معارضتهم لسياسته، وقرب غيرهم من الرعاع واستعملهم لبسط هيمنته داخل مكة وخارجها، وهو ما أدى إلى إشاعة الفوضى واضطراب العلاقة بين الشريف الأكبر والولاة الأتراك، فأثر ذلك بشكل كبير الأمن والاستقرار، وأصاب السكان والحجاج والزوار منهم أذى كثيرًا، وتأثرت لذلك قوافل الحجاج بسبب تعرضها للنهب والنصب في الطرقات. وقد عبر القنصل الفرنسي عن هذا الوضع المتأزم في تقريره تحت بعض العناوين: كالحج ضرورة (ص١٤) والهجوم على القوافل (ص١٧–١٩) ووضع القناصل بجدة (ص٢٠).

العمل بشكل تام: فمنذ البداية يتفهم ممثل السلطان طبيعة الوضع، بحيث لا يمكنه الاستمرار في صراع دائم مع الشريف، إذ من مصلحته التجاوب والتفاهم مع هذا الأخير والموافقة على اختيار الوكيل نفسه السيد عمر نصيف[٥٦] بجدة. إن علاقاتي مع الوالي جيدة، ولا يتم التواصل بيننا إلا عن طريق المراسلة، إذ إنه غالبًا ما يقيم بمكة، وفي موسم الصيف يكون بالطائف. إنني جد متفاهم مع القائم مقام، وهو على ثقة أنني لا أتعامل معه إلا في الأمور الجدية، وأني أشعر بالرضا عن العلاقة التي تجمعني به".

لكن هذا الفهم العميق من طرف القنصل الفرنسي لواقع الحال بالحجاز سياسيًا وإداريًا لا يتناسب مع مكانة فرنسا بهذه المنطقة وثقلها، بالمقارنة مع قوى أوربية أخرى منافسة. فتقييمه لأهمية المصالح الفرنسية بالحجاز ضعيف، والنشاط التجاري لا يرقى لمنافسة قوى تجارية مثل إنجلترا وهولندا والنمسا. فقد أشار إلى هذا الواقع المزري وعلل أسبابه تحت عنوان: أهمية القنصلية[٥٧] بقوله: "لا تؤدي القنصلية [الفرنسية] بجدة دورًا مهمًا، فالأمور التي لها صلة بالحالة

(٥٦) هو الشيخ عمر أفندي نصيف من كبار أعيان جدة وعلمائها في النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري، عرف بحسن الخلق وكرم الضيافة، وكان بيته الذي بني فيما بين ١٢٨٩ و١٢٩٨هـ، في البلدة القديمة بجدة، ناديًا وملتقى يرتاده العلماء والوجهاء والفقراء من كل البلاد الإسلامية. وتبين إشارة القنصل مدى شهرة هذه الشخصية ومكانتها لدى شريف مكة عون الرفيق سابق الذكر، إذ كان وكيله المفضل ووسيطه في التعامل مع ولاة الباب العالي على الحجاز.

(٥٧) التقرير، ص٢٤-٢٥.

المدنية والتوثيق والإدارة أو الخاصة بالنشاط البحري تكاد لا تذكر. وعلاقاتنا التجارية مع الحجاز قليلة، والتجار الفرنسيون غير مستعدين للدخول في منافسة مع إنجلترا والهند بخصوص (...)[٥٨]، ومع النمسا بخصوص الأجواخ الملونة والقطائف (المخمليات)، ومع ألمانيا بالنسبة للأنسجة الحريرية. إنهم [أي الفرنسيين] لا يرغبون في صنع بضاعة سيئة الجودة، علاوة على ذلك، فإن السبب الرئيس لضعف وجودنا هو غياب التجار الفرنسيين النشيطين بالحجاز. يوجد بجدة أربعة دور تجارية أجنبية: إنجليزية وهولندية ونمساوية ويونانية تقوم بأنشطة مهمة يديرها مواطنون [من تلك البلاد]. وتوجد بعض السلع الفرنسية النادرة يستفيد من بيعها بعض الأجانب، وهي من النوع الذي قلِّد في بلادهم، وتعرض على أنها فرنسية الصنع".

إن ضعف النشاط التجاري الفرنسي بالحجاز بالمقارنة مع دول أوربية أخرى لا يعني عدم قدرة فرنسا على المنافسة، أو فرض وجودها هناك، أو عجزها عن حماية مصالح رعاياها المسلمين. لكن هناك - حسب اعتقاد القنصل ومن منظوره الخاص - واقع لا يشجع باتجاه تقوية الروابط الثنائية. وقد عدد أسباب ذلك تحت عنوان: التأثير[٥٩] بقوله: "إن تأثير فرنسا المتفوق بالحجاز غير مشكوك فيه، لكنه لن يرقى للمكانة التي ينبغي أن يكون فيها إلا إذا أوضحنا للحكومة

(٥٨) (madapolam): كلمة لم أتبين معناها ربما تعني تجارة نوع من الأنسجة القطنية أو الحريرية المصنوعة في الهند.

(٥٩) التقرير، ص٢٥.

التركية بأن فرنسا ترغب في حماية الفرنسيين حيثما وجدوا، ولو بمكة، وبأنه ليس مناسبًا الاستمرار في معاملتنا كأناس نجسين يدنس وجودهم الأراضي المقدسة للإسلام. إن سكان الحجاز، كما عبر عن ذلك من سبقني[٦٠]، هم الأقل تدينًا من بين كل المسلمين، لكنهم الأشد تعصبًا، والأقل تسامحًا، والأكثر نفاقًا، وهم في الوقت ذاته الأكثر جشعًا، وهمهم الوحيد هو سلب الحجاج".

انتقل صاحب التقرير بعد ذلك إلى إثارة موضوع: الرق[٦١] بالحجاز مشيرًا إلى غض بعض القوى الأوربية الكبرى الطرف عن هذه الممارسة التي أصبحت ممنوعة دوليًا، وعدم تعاون السلطات العثمانية لوقف هذا النشاط، ثم الإجراءات الواجب اعتمادها للحد منه. وحاول مرارًا الطعن بمصداقية وقوف بعض الدول ضد هذا النشاط وتهاونها في الرقابة المفروضة عليه. ومما جاء في ذلك قوله: "تبدو القوى العظمى الأوربية، فيما يخص الأوضاع الخاصة بالحجاز، متساهلة مع مسألة الرق، فالإجراءات الخاصة بإلغاء العبودية ليس لها هنا أي تأثير، فتؤخذ بعض الاحتياطات، بصعوبة شديدة فيما يتعلق بتفريغ العبيد. وحتى يتم تجنب مرورهم عبر الجمارك، تتجه السنابك التي تحملهم إلى

(٦٠) يقصد بذلك القناصل الفرنسيين الذين سبق اعتمادهم بجدة، أما الصورة المشوهة عن سكان الحجاز، والتي لا تخلو من مبالغة، فيريد من خلالها تبرير ضعف التنافسية الفرنسية، التي أشار إليها سابقًا، بالمقارنة مع القوى الأوربية الأخرى.

(٦١) التقرير، ص٢٦-٢٩.

الموانئ الصغيرة التي لا تخضع للمراقبة، شمال المدينة أو جنوبها، حيث ينزّلون". وحول موقف السلطات العثمانية بخصوص هذا الموضوع وعدم التعامل معه بحزم، قال: "إن السلطات تتقبل برضا تام هذا الوضع الذي يسمح للتجار بممارسة النخاسة، وفي مقابل ذلك يقدم هؤلاء الهدايا سواء النقدية أو العينية لأهم الموظفين. لذلك يوجد دائمًا لدى الدلالين بجدة عدد كبير من العبيد للبيع. ففي مكة تنشط هذه التجارة بشكل مفتوح. وقد اشترى البدو التابعون لابن رشيد(٦٢) هذه السنة بمنى (٤٠٠) من الرقيق". كما علق على تهاون القوى الأوربية الموكول إليها مراقبة هذا النشاط ومنعه بقوله: "ليس هناك خارج جدة أي ممثل للقوى الأوربية، ومن ثم ليس هناك أية عوائق لهذه التجارة. ومهما كانت القرارات المتخذة من طرف اللجنة الدولية ببروكسل، فإنه لا يمكن تطبيقها بالحجاز ما دام أن هذا البلد مغلق في وجه الأوربيين. ثم إن الرقابة المفروضة في البحر الأحمر، كما هي مطبقة الآن، عن طريق زورق إنجليزي مسلح لهذا الغرض لا تفي بالمطلوب. وما دامت الرقابة على البر متروكة للمسلمين

(٦٢) هو محمد العبدالله آل رشيد الذي حكم نجدًا، وكان على رأس إمارة آل رشيد في الفترة الممتدة من سنة ١٢٨٩-١٣١٥هـ/ ١٨٧٣-١٨٩٧م، واعتبرها المؤرخون عصرًا ذهبيًا لتلك الإمارة. أما شراء أتباعه لهذا العدد المهم من الرقيق بمكة، في موسم الحج، فربما لأجل ضمهم إلى جنده، خاصة في فترة كانت حروبه مع جيرانه على أشدها. ولعل أبرز إنجاز حققه ابن رشيد في العام التالي (١٣٠٨هـ/ ١٨٩٠م) هو انتصاره الساحق على أهل القصيم في معركة المليداء التي نتج عنها مقتل أمير عنيزة زامل بن سليم، وأسر أمير بريدة حسن آل مهنا.

[فقط]، فالآكد أنهم لن يقوموا بالواجب على الوجه الأكمل، إذ لن يتفهموا أننا نعارض مسألة مسموحًا بها وينظمها القرآن". ثم عرج بعد ذلك على تواطؤ الإدارة في التعامل مع هذا النشاط الذي أصبح منبوذًا عالميًا بقوله: "حينما يقبض على العبيد من طرف السلطات التركية يقتسمهم الموظفون الكبار في جدة ومكة، الذين لا يترددون في عرضهم للبيع [مرة أخرى]. إن من الصعب فعل شيء غير ذلك. فإذا ما أعتقوا وأعطوا الحرية، فمعنى ذلك الحكم عليهم بالموت جوعًا. فغالبية هؤلاء البؤساء من الأطفال الحبشيين أو من غلاس (Gallas)(٦٣) الذين لا يتكلمون اللغة العربية، وأعمارهم لا تسمح لهم بالعمل. أما إمكانيات ترحيلهم إلى بلدانهم فغير متوافرة، مثلما هو الأمر بالنسبة لإيجاد ملجأ لاستقبالهم". وخلص صاحب التقرير في الأخير إلى أنه: "أمام هذه المعضلة لم يكن باستطاعة القناصل إلا غض الطرف، ومحاولة بذل الجهد لتحرير أولئك الذين يطالبون بالإعتاق. وإن السبيل الوحيد للقضاء على الرق هو منع تجارة العبيد بالسودان، ووضع العراقيل قدر الإمكان أمام عمليات شحن العبيد بالساحل. وبذلك نستطيع الحد من هذه التجارة بالسودان، والتقليل من نشاطها. ثم إن إلغاء تجارة العبيد ستؤدي إلى إفلاس التجار في غلاس وهرمز، فهم يتاجرون بالعاج وبالنخاسة التي تدر عليهم أرباحًا طائلة.

(٦٣) الغلاس: أحد أكبر الأجناس التي تقطن شرق أفريقيا ويمتد المجال الجغرافي الذي تعيش فيه بين الحبشة وبحيرة فكتوريا.

وبإمكان الملك منيليك (Le roi Menélik)[٦٤] الحد من هذا النشاط أو القضاء عليه، لكن ذلك ليس في صالحه، فإذا منعت تجارة الرقيق لن يحصل إلا على القليل من العاج، إذ إن التجار سيفقدون مصدر ربحهم وهو ما سيقلل نشاطهم من الواردات والصادرات. لهذا السبب يرى (الملك) أن هذا النشاط (تجارة الرقيق) يعد أمرًا طبيعيًا".

عاد القنصل إلى تناول مسألة نقل حجاج المستعمرات الفرنسية وتأمين معايير الراحة والسلامة الصحية لهم على متن السفن، وفق الأنظمة المتفق عليها دوليًا، وكذا مشكلة الخروق والمنافسة التي تواجه الفرنسيين في هذا المجال من طرف الإنجليز. وذكر تحت عنوان: نقل الجزائريين على متن بواخر فرنسية[٦٥] أنه على الرغم من اعتقاده بمنع فرنسا حج رعاياها المسلمين خلال سنة ١٨٩١م (١٣٠٨هـ) "فإنه يجدر بنا من الآن أخذ إجراءات بخصوص نقل الحجاج من تونس والجزائر على متن سفن فرنسية. حسب الأنظمة الصحية السابقة وتلك التي أقرها المجلس الصحي في

(٦٤) هو الملك منيليك الثاني، الذي تلقب بملك الملوك، وقد حكم إمبراطورية إثيوبيا في الفترة من سنة ١٨٨٩م إلى سنة ١٩١٣م (١٣٠٦-١٣٣٢هـ). اشتهر بقوة الشخصية وبالدهاء الدبلوماسي والحنكة السياسية في تعامله مع القوى الاستعمارية، بحيث أفشل كل خططها لتقسيم البلاد، وكان له الفضل في تحديث بنى الدولة، وهو ما تجلى في إدخال كثير من الإصلاحات، ومن بينها التعليم الإجباري، ومد خطوط السكة الحديد والهاتف وشق الطرق، كما عرفت أديس أبابا في عهده بداية استعمال الكهرباء ودخول أولى السيارات للبلاد.

(٦٥) التقرير، ص٢٩-٣٢.

اجتماعيه: يوم ٢٦ ديسمبر ١٨٨٨م (٢٢ ربيع الثاني ١٣٠٦هـ)، ويوم ٣٠ أبريل ١٨٨٩م (٢٩ شعبان ١٣٠٦هـ)، فإنه لا يسمح للسفن الموجهة لنقل الحجاج بشحن الصوف أو الجلود أو بقايا الحيوانات أو الفحم، أو غيرها. فالمكان الموجود بين السطحين يخصص للركاب، ويكون سطح السفن خاليًا من أية بضاعة ويخصص للاستعمال الخاص بطاقم السفينة والركاب. أما المساحة المخصصة لكل واحد من الحجاج، بغض النظر عن العمر أو الجنس، فهي على الأقل (٩) أقدام و(٥٤) قدمًا مربعًا فيما بين الجسرين. وإذا ما تم الالتزام بدقة بهذا النظام، وهو ما ليس مشكوكًا فيه، فإن السفن الإنجليزية لن تتمكن من التحميل على السطح، كما كانت تفعل ذلك في السابق، خاصة أنها تهيمن بشكل تام على النقل الخاص بالهند، حيث يدفع الحجاج ثمنًا أقل، وبدون زيادة في المصاريف، وهو ما يشكل منافسة لا تطاق لبواخرنا. وينبغي أن يتم النقل على متن سفن مخصصة لهذا النوع من الأسفار، فالبواخر المنطلقة من مرسيليا تصل إلى الجزائر وتونس في أحسن الظروف بالمقارنة مع السفن البخارية القادمة من لندن. كما أنه ينبغي على الحجاج دفع تذكرة الذهاب والإياب عند الانطلاق، وأن يتخذ مع الجزائريين الإجراء الجيد نفسه الذي تبنته تونس، والمتمثل في وجود ضامن يكون مسؤولاً عن المقدار المالي الذي ستدفعه القنصلية لهم كسلف. بهذه الطريقة سنتجنب المناظر المحزنة بالحجاز والمتمثلة في وجود متسولين فرنسيين يموتون جوعًا وبؤسًا، وهو ما قد يمس بهيبتنا. لقد

اعتمد خلال هذه السنة إجراء دفع ثمن الرحلة ذهابًا وإيابًا مقدمًا من طرف الحكومة المصرية، وهو ما حال دون وصول أعداد من المتسولين إلى الحجاز الذين أصبحوا بمثابة جرح، وفي الوقت نفسه استفادت من ذلك الشركة المصرية الخديوية".

أما آخر نقطة أثارها القنصل الفرنسي في تقريره فتتعلق بحالة المناخ السائد بجدة ومدى تأثيره في الصحة والأمراض الأكثر انتشارًا بين السكان، ثم تحدث عن مدة إجازات القناصل السنوية وعن المميزات والعدة التي ينبغي أن يتسلح بها القنصل لأداء مهمته على الشكل الأكمل. فتحت عنوان: مناخ جدة(٦٦) ذكر ما يلي: "تقع جدة في الجزء الذي يطلق عليه إليزي روكلوس (Elisée Reclus)(٦٧) المنطقة الملتهبة، حيث البلد غير صحي. والأمراض الرئيسة هي:

- ضربة الشمس: التي تتسبب فيها أشعة الشمس المباشرة. ويمكن تجنبها باتخاذ إجراءات وقائية. ما يسمى هنا "ضربة الحر" التي تصيب الإنسان، حتى ولو كان في غرفة مغلقة، أما علاجها فجد سهل، إذا ما تم الاهتمام بذلك في الوقت المناسب.

(٦٦) التقرير، ص٣٢-٣٤.

(٦٧) هو جاك إيليزي روكلوس (١٢٤٦-١٣٢٣هـ/ ١٨٣٠-١٩٠٥م) من كبار الجغرافيين والمفكرين الفرنسيين الثائرين على السلطة والنظام، ومن دعاة تأسيس نظام سياسي واجتماعي مثالي لا يخضع لوصاية الدولة، وهو ما عرف بالفوضوية (Anarchisme). يعتبره بعض المفكرين، ومن بينهم إيف لاكوست، أحد أبرز مفكري الجغرافية السياسية، ومن أشهر مؤلفاته بهذا الخصوص: تنمية حرية العالم لم ينشر إلا سنة ١٩٢٥م، و الجغرافيا الجديدة للعالم في ١٩ جزءًا.

- الجدري: يحدث بشكل دائم كوارث بين الأهالي، وخاصةً في أوساط الزنوج والأحباش، وهو أقل خطورة لكل الأوربيين الذين سبق تطعيمهم ضد هذا المرض.
- الحمى الخبيثة: وهي الأخطر في موسم الأمطار، وحين وقوعها يجب المغادرة فورًا إن سمحت الظروف بذلك، وهو أمر صعب، حيث إنه في الوقت العادي ليس هناك إلا رحلة واحدة كل (١٤) يومًا.
- الإسهال: يصعب علاجه في هذا المناخ، والأفضل هو المغادرة.

لن أتحدث، إلا للذكرى فقط، عن فقر الدم (الأنيميا) وداء المفاصل (الروماتيزم) كنتائج لما سبق ذكره.

يتمتع قناصل كل من إنجلترا وهولندا في كل سنة بإجازة تمتد لأربعة أشهر، لن أتجنى على زملائي بالقول إن ذلك مبالغ فيه، لكنه إلى حد ما ضروري بأن يسمح للقنصل بالتغيب خلال (١٤) يومًا (بين رحلتين) عند الاستعجال. إن مدة السفر من جدة إلى مصر تكفي للشفاء من الحمى. في ظروف كهذه يمكن للقنصل أن يقضي عدة سنوات بجدة، يستطيع خلالها أن يفرض تأثيرنا بشكل أقوى، وخاصة إن كان يتقن اللغة [العربية] ويتميز بالحزم وبشدة الميل إلى التسامح وأن يأخذ على عاتقه، شخصيًا، مسؤولية حل القضايا المهمة".

وقد اختتم القنصل تقريره بعبارات التقدير والاحترام لوزير الشؤون الخارجية الفرنسي، ثم وقع: "لوسيان لابوس".

على الرغم مما قد يثيره هذا التقرير من ملاحظات أو نقد[٦٨]، سواء تعلق الأمر بالمعلومات الواردة فيه، أو الإسقاطات والأحكام الجاهزة التي تبلورت في ذهن القنصل، وعبر عنها في ثناياه لكثير من الأمور التي أشار إليها، أو الاستنتاجات التي خلص إليها، فالأمر في كل الأحوال يعكس مدى غزارة المادة التي تمكن القنصل الفرنسي من جمعها، عن موسم حج سنة ١٣٠٧هـ/ ١٨٩٠م، ومدى اطلاعه واستيعابه العميق للأوضاع السياسية والإدارية والاجتماعية والاقتصادية السائدة بالحجاز. فقد نجح لوسيان لابوس، على ما يبدو، في نسج علائق رسمية وشخصية مع بعض الفاعلين على الأرض، وحاول بكل الطرق المتاحة لديه الوصول إلى المعلومة، حتى وإن أدى بعض الأشخاص الذين خدموه ثمنها، كما حصل مع الشيخ عزيز[٦٩]، الذي كان مصدر معلوماته عن الأوضاع بمكة، والذي أبعد بسبب نشاطه المشبوه.

إن الأسلوب الذي تناول به القنصل الفرنسي تقريره، ينم عن حنكة وتجربة دبلوماسية سابقة وعن سعة اطلاع. فالرجل - كما يظهر ذلك في تقريره - كان مثقفًا ومطلعًا على نظريات وكتابات كبار مفكري عصره، فضلاً عن أنه خدم الدبلوماسية الفرنسية في مناطق عدة، من بينها منطقة

(٦٨) بالنسبة لنقد مضمون التقرير، لا يمكن أن يتم بطريقة علمية إلا بمقابلته بتقارير ونصوص أخرى تؤكد أو تنفي أو تزيد عما جاء فيه من معلومات، خاصة ما تعلق بذلك من أرقام وإحصاءات أو أحكام.

(٦٩) التقرير، ص٢٠.

باب المندب وشواطئ الحبشة وخليج الصومال. واشتهر في أثناء ممارسة مهماته بأدواره الحميدة في حل كثير من المشاكل الدبلوماسية، التي واجهت فرنسا في تلك الجهات، سواء مع منافسيها الأوربيين أو مع القوى السياسية المحلية. فالطريقة التي حبك بها تقريره ليست بالغريبة عن شخص مثله.

لكن على الرغم من أننا لا ننفي كثيرًا من المصداقية عن المعلومات الواردة في التقرير، خاصة ما تعلق منها بالوضع الأمني المضطرب، وتعرض الحجاج للنهب والنصب، وطبيعة الوضع السياسي غير المستقر، بسبب تجاذب المصالح بين ولاة الباب العالي وأمراء الحجاز من الأشراف، فإننا في المقابل نلمس، أحيانًا بالتصريح وأخرى بالتلميح، تأثره العميق بالنظرة الاستشراقية، ذات الخلفية الاستعمارية التي كانت سائدة في القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، المعادية للإسلام والمسلمين. نلحظ هذا في حديثه عن الرق بالحجاز، فمن رأيه أن المسلمين لا يتمتعون بمصداقية في محاربة الرق ببلادهم، خاصة في ظل المنع الدولي له، إذ حسب قوله: "مهما كانت القرارات المتخذة من طرف اللجنة الدولية ببروكسل، فإنه لا يمكن تطبيقها بالحجاز ما دام هذا البلد مغلقًا في وجه الأوربيين وما دام أن الرقابة على البر متروكة للمسلمين [فقط]، فالآكد أنهم لن يقوموا بالواجب على الوجه الأكمل، إذ لن يتفهموا أننا نعارض مسألة مسموحًا بها وينظمها القرآن"(٧٠). والموقف

(٧٠) التقرير، ص٢٧.

نفسه نلمسه عند استغرابه بخصوص تحريم دخول الكفار إلى البلد الحرام، ورغبة فرنسا في متابعة شؤون حجاج مستعمراتها بشكل مباشر، إذ يقول: "أوضحنا للحكومة التركية بأن فرنسا ترغب في حماية الفرنسيين حيثما وجدوا، ولو بمكة، وبأنه ليس مناسبًا الاستمرار في معاملتنا كأناس نجسين يدنس وجودهم الأراضي المقدسة للإسلام[٧١]. إن سكان الحجاز، كما عبر عن ذلك من سبقني، هم الأقل تدينًا من بين كل المسلمين، لكنهم الأشد تعصبًا، والأقل تسامحًا، والأكثر نفاقًا. وهم في الوقت ذاته الأكثر جشعًا، وهمهم الوحيد هو سلب الحجاج"[٧٢]. فأحكامه على ما يبدو متطرفة لحد الغلو، على الرغم من أنه حاول إرجاع هذه المواقف الجاهزة والمجحفة إلى القناصل الفرنسيين الذين سبقوه.

لكن، رغم كل المثالب التي يمكن الوقوف عندها بخصوص بعض مضامين هذا التقرير، فإنه يبقى ذا أهمية بالغة، إذ يوفر معلومات لا تقدر بثمن، فيما يخص موسم حج سنة ١٣٠٧هـ/ ١٨٩٠م، بشكل إحصائي منظم، غالبًا ما تفتقده وثائقنا ومصادرنا العربية. ومن هنا ندعو للرجوع إلى مثل

(٧١) في إشارة إلى منع دخول القنصل الفرنسي أو من يمثله من المسيحيين إلى مكة. ولعل هذا ما جعل لوسيان لابوس يقترح على الوزارة الوصية بباريس التفكير في تعيين ممثل مسلم لفرنسا بمكة، يكون من رعايا المستعمرات الفرنسية، يمدها بالمعلومات على الأرض ويتابع مصالح الحجاج.

(٧٢) التقرير، ص٢٥.

هذه التقارير، وعدم التقليل من أهميتها، والتعامل معها بشكل إيجابي، وبنقد بناء، يسهم في غنى أبحاثنا عن مواسم الحج المتعاقبة.

وفي الأخير، أهيب بالباحثين بذل الجهد والتنقيب عن مثل هذه التقارير، في أرشيفات الدول التي سبق أن كان لها قناصل بجدة، ودراستها واستخراج مادتها العلمية التي لا تخلو من فائدة.